

Distr.: General
1 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تالبوت (غيانا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-53903X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

المناقشة العامة (تابع)

سنوات. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو، في ضوء العديد من الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، أن تعمل على تعزيز التضامن الدولي الحقيقي على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكرر تأكيد الالتزامات التي قطعت في مؤتمر بالي لتغير المناخ، وعموجب بروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥ - وذكر أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) تتضمن مجموعة طموحة من المبادئ التي تهدف لاستكمال الالتزامات السابقة لصالح جميع الشعوب. ويجب على جميع الدول احترام هذه المبادئ من خلال وضع حد للاحتلال الأجنبي والتدابير الاقتصادية والمالية والتجارية غير المشروعة، والامتناع عن تسييس قضايا التنمية أو استغلالها لأغراض الهيمنة.

٦ - وأشار إلى أن إسرائيل لا تزال تحتل الأرض الفلسطينية والجولان السوري في انتهاك صارخ للقانون الدولي الأمر الذي أدى إلى استنزاف الموارد السورية وتعريض البيئة وسبل عيش سكان المنطقة السوريين للخطر. وهي تخطط الآن لبناء عنفات لتوليد الكهرباء بطاقة الرياح في الجولان السوري المحتل، وهو ما يتعارض مع قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٦، الذي يؤكد من جديد السيادة الدائمة لشعب الجولان السوري المحتل على الموارد الطبيعية في المنطقة. وينبغي للجنة أن تبرز الآثار الاقتصادية والبيئية السلبية للاحتلال الأجنبي، الذي أقرتها قرارات وتقارير الأمم المتحدة. وتعتبر الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ محقة في تأكيد التزام المجتمع الدولي مجددا بإزالة العراقيل التي تحول دون تحقيق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال لتنميتها المستدامة.

٧ - وأفاد بأن التدابير الأحادية الجانب التي تفرضها بعض الدول ضد البلدان النامية تعيق جهودها في سعيها لمواجهة

١ - السيدة الحديد (الأردن): قالت إنه على الرغم من مضي ما يقرب من خمس سنوات على بدء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فلا يزال الاقتصاد العالمي لم يتعافى تماما. ونظرا لتغير المشهد الاقتصادي، فإن هناك حاجة لنموذج أكثر دينامية للتنمية الدولية من أجل تعزيز التعاون في مجالات مثل التمويل ونقل التكنولوجيا وتخفيف عبء الديون والتجارة.

٢ - وذكرت أنه مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبدء المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بشكل جدي، فإن وفدها يعتقد بأن نموذج التنمية الجديد يقدم نهجا أكثر شمولية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن الاستعراض الشامل للسياسات القادم الذي يجري كل أربع سنوات يتيح الفرصة لتقييم فعالية الدعم المقدم من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ - وأفادت بأن تحقيق تلك الأهداف يتطلب زيادة التنسيق على نطاق المنظومة، وهي مهمة يمكن أن تتحقق من خلال مبادرة "توحيد الأداء". وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون نظام المنسقين المقيمين بمثابة المحرك الرئيسي في الاستجابة للتحويلات في السياق العالمي من أجل التنمية. ويواجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات وتمس الحاجة إلى سياسات جديدة وأطر دولية تحترم المبدأ الأساسي لمشاركة الجميع.

٤ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): قال إن عمل اللجنة قد اتسم بأهمية خاصة نظرا للحاجة، في جملة أمور، إلى صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستكمال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تساعد على تنسيق السياسات الوطنية في مجال الأمن الغذائي.

١١ - وأضاف أنه بالنظر إلى أن بعض البلدان قد تميل لتسريع نموها الاقتصادي دون اعتبار للبيئة، فإن من المهم أن تضاعف جهودها للحفاظ على البيئة. وتؤيد حكومته استمرار المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والعمل على وضع استراتيجيات للتأهب للكوارث والاستجابة لها على جميع المستويات، ولا سيما من خلال إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥).

١٢ - وأخيراً، أشار إلى أن عمل اللجنة يتسم بأهمية خاصة من حيث أنه يغطي مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي يمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير مدخلات حيوية لعملية صنع القرار بالاعتماد على البيانات أثناء الأزمات ومن أجل التخطيط الطويل الأجل.

١٣ - السيد حسن (إثيوبيا): قال إن الوضع الاقتصادي العالمي العام لا يزال كئيبياً ويجب بذل المزيد من الجهود لتحفيز توفير فرص العمل والاستثمار في الهياكل الأساسية والقدرات الإنتاجية. ويتعين على صناعات القرار في البلدان المتقدمة النمو معالجة نقاط الضعف في القطاعين العام والمالي من أجل منع أي تدهور آخر في الاقتصاد العالمي.

١٤ - وذكر أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في الحد من الفقر المدقع، لا يزال الجوع وسوء التغذية مرتفعين؛ ويعتبر التقدم على جبهات أخرى أقل تشجيعاً. وقد ثبت أن هدف تخفيض معدلات الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥ بعيد المنال حتى الآن وليست الاستدامة البيئية في متناول اليد.

الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ويشجب وفده سياسات بعض الدول والكيانات الإقليمية التي تقوم على فرض تدابير انفرادية لإجبار دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية. ويجب على جميع الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية، الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٦ على وجه الخصوص، من أجل الحفاظ على مصداقية منظومة الأمم المتحدة.

٨ - السيد سنهاسيني (تايلند): قال إن نتائج مؤتمر ريو+٢٠ توفر أساساً قوياً لبلوغ هدف التنمية المستدامة. وتمس الحاجة الآن لبذل جهود أكثر تضامناً للتوصل إلى اتفاق على مجموعة من أهداف التنمية المستدامة القابلة التحقيق. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا يزال بلده يشارك بنشاط في المفاوضات.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن هناك حاجة إلى حلول أكثر فورية لقضايا مثل الإدارة الاقتصادية العالمية. ونظراً إلى أن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تؤثر بشكل ملحوظ في عدد من البلدان النامية، فإنه لا بد من تعزيز الآليات القائمة لإدارة الاقتصادية العالمية، وينبغي تبادل أفضل الممارسات من خلال حملة هيئات منها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في دعم صياغة تدابير السياسة الوطنية التي ترمي لتكثيف التعاون بين المجموعات وتعزيز أسواق رأس المال.

١٠ - وأفاد بأن قضية الأمن الغذائي، الذي يمثل تهديداً محتملاً للجميع أمر يثير القلق البالغ. ويمكن أن يؤدي تبادل المعلومات الموثوقة والمستكملة عن إنتاج الأغذية واستهلاكها واحتياجاتها إلى تخفيف أثر تقلبات الأسعار، واستشهاد بمختلف الآليات في أجزاء مختلفة من العالم التي تقوم بجمع وتبادل هذه المعلومات. وينبغي للمنظمات ذات الصلة، مثل

١٨ - السيد كوهونا (سري لانكا): قال إن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ قدمت مشروعا واضحا لخطة التنمية العالمية المستدامة. وينبغي أن تترجم الالتزامات الواردة فيها إلى إجراءات من خلال العمليات الحكومية الدولية مع التعاون الكامل من جانب منظومة الأمم المتحدة، ويجب أن تبقى أولوية حق الناس في التنمية الذي لا يمكن إنكاره قبل كل شيء ماثلة للعيان.

١٩ - وذكر أن الاحتباس الحراري وتغير المناخ يمثلان أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وقد أدت مستويات الانبعاثات، التي نجحت إلى حد كبير من عدد قليل من الاقتصادات الصناعية، إلى التأثير بشدة على العديد من البلدان النامية، بما في ذلك بلده. ونظرا لأن الترتيبات القائمة المتعددة الأطراف لا تزال غير كافية إلى حد كبير، فإن من اللازم أن تتعهد البلدان الصناعية بمستوى أعلى من الالتزام في معالجة هذه المسألة. ولذلك، فإنه يحث الدول المتقدمة النمو على الوفاء بوعودها بشكل استباقي.

٢٠ - وأشار مع الأسف إلى أن كثيرا من البلدان تكابد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي المقرر، بسبب انخفاض التمويل من البلدان التي تعهدت ذات يوم بالالتزام لتقديم المساعدة. وأدت الأزمة المالية العالمية، التي نجحت عن الأسواق المالية غير المسؤولة وعدم كفاية اللوائح في البلدان المتقدمة النمو، إلى تمزيق النسيج الاجتماعي لكثير من المجتمعات وأثرت على حياة الملايين من الناس. وأدى تقلص أسواق التصدير، واستمرار القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق، وارتفاع تكاليف الطاقة وأزمة الغذاء التي تلوح في الأفق إلى زيادة تفاقم الوضع.

٢١ - وأفاد بأن الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة التي يتبناها بلده دفعت به إلى مركز الدول المتوسطة الدخل على الرغم من حالة الاضطرابات الناجمة عن التهديد

١٥ - وأشار إلى مفتاح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يكمن بلا شك في الهدف ٨ المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. بيد أنه على الرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها مجددا في صكوك منها إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، فلا تزال المساعدة الإنمائية أدنى مما هو مطلوب. وعلاوة على ذلك، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١١، أقل مما كانت عليه في عام ٢٠١٠ بنسبة ٣ في المائة. ولذلك، فإن من الضروري تقديم قدر فعال من المساعدة الإنمائية الرسمية، على أساس ثابت ولا سيما لأقل البلدان نموا، وتوفير إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات الاتصالات والتخفيف من تغير المناخ بشكل مجد.

١٦ - وأضاف أنه ينبغي أن تستند خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تدرج فيها قضايا إضافية كالعمالة والاستدامة وتغير المناخ وأوجه انعدام المساواة التي ظهرت في السنوات الأخيرة داخل البلدان وفيما بينها. ويجب أن تحتل القضايا المتعلقة بتطلعات التنمية في البلدان النامية، كالنمو الاقتصادي الشامل والعمالة المنتجة والحد من مخاطر الكوارث، مكان الصدارة في المناقشات. وينبغي كذلك أن تولي مزيدا من التوكيد إلى ضعف الفقراء المتزايد إزاء آثار الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية.

١٧ - ومضى يقول إنه ينبغي إبقاء احتياجات التنمية التي تنفرد بها أقل البلدان نموا في صدارة خطة التنمية الدولية، في حين ينبغي وضع آلية متابعة برنامج عمل إسطنبول في مكانها الملائم من أجل كفاءة تنفيذها في الوقت المناسب وبشكل فعال. وأعرب عن رغبة بلده في كفاءة معالجة القضايا ذات الصلة بأقل البلدان نموا معالجة سليمة في العملية الحكومية الدولية المقبلة.

التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وكسر الجمود في جولة مفاوضات الدوحة، وتنظيم التقلبات المفرطة في التدفقات المالية وأسعار المواد الغذائية، أو إنشاء آليات جديدة لحل أزمة الديون الخارجية. أما المناقشة المواضيعية الأخيرة التي يفترض أن تعقد على مستوى رفيع بشأن حالة الاقتصاد العالمي والتمويل، فإنها لا ترقى إلى مستوى المشاورات التي تنسم بالانفتاح والشمول والشفافية وتجري في الوقت المناسب المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٥. ولم يتم الاجتماع الدولي حتى الآن بإنشاء فريق مخصص من الخبراء بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها على التنمية، والدعوة إلى عقد مناقشة مواضيعية بشأن دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المالي الدولي.

٢٥ - وأعرب عن تأييد إكوادور لتنظيم مؤتمر جديد بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠١٣، وفقا للفقرة ٩٠ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وينبغي أن يؤدي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات إلى تعزيز الطابع العالمي والمحايد لخطة الأمم المتحدة للتنمية، وكفالة جودة المعونة الإنمائية ومقارها والقدرة على التنبؤ بها، وتحقيق التوازن بين المكونات العادية للميزانية والخارجية عن الميزانية.

٢٦ - وذكر أنه ينبغي للجنة أن تتخذ نهجا شاملا للهجرة والتنمية، وينبغي لها أيضا، إلى جانب المحافظة على الحقوق الأساسية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أن تنظر في وضع سياسات لإدارة الهجرة الدولية كجزء من استراتيجية شاملة للتنمية والحد من الفقر. وينبغي أن تعمل على تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠. وأشار إلى أن بلده يؤيد بقوة تحديد فترة ثانية من الالتزامات بموجب بروتوكول كيوتو، التي ينبغي أن تؤدي إلى بلوغ أهداف طموحة وملزمة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان المتقدمة النمو.

الإرهابي لفترات طويلة والدمار الذي خلفته كارثة تسونامي في المحيط الهندي وحقق بالفعل معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ونما اقتصاده في عام ٢٠١١ بنسبة ٨,٢ في المائة، وواصل قطاعه الزراعي وقطاع مصائد الأسماك النمو؛ ونتيجة لذلك، فإن انعدام الأمن الغذائي لم يعد قضية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٨٥ في المائة من السكان لديهم حاليا إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة وتم تخفيض معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية إلى مستويات البلدان الأكثر ثراء، وتم وصل ٩١ في المائة من السكان بشبكة الكهرباء. كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ٩٨ في المائة، وذلك نتيجة للخطوات الكبيرة التي ما فتئت النساء والفتيات تخطوها.

٢٢ - وأضاف أن بلده مستعد على الدوام لتبادل الخبرات والمعارف مع الآخرين، وهو حريص بشكل خاص على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ولذلك، فإنه يبحث بقوة على ضرورة تنفيذ خطة عمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب تنفيذًا كاملا.

٢٣ - وأخيرا، أشار إلى أن اللجنة مكلفة في حدود ولايتها بموضوع السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة على موارده الطبيعية، فقال إنه ينبغي للعالم ألا يتأخر في استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وتؤيد حكومة بلده تأييدا تاما للتنفيذ الفوري لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بفلسطين وتمهيد الطريق لإقامة دولة فلسطينية.

٢٤ - السيد موريجنون (إكوادور): قال إن العالم لا يزال يواجه تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية التي حدثت عام ٢٠٠٨. وقد تمت تعبئة تريليونات الدولارات لإنقاذ الناس الذين تسببوا في الأزمات بالذات، ومع ذلك فإن العالم يفتقر إلى الإرادة السياسية لإصلاح الهيكل المالي الدولي، ومتابعة

والأهم من ذلك، ينبغي أن تتاح الموارد المالية اللازمة لتنفيذها. وينبغي معالجة بطء وتيرة التقدم المحرز في إنشاء فريق عامل مفتوح عمل لمناقشة الموضوع.

٣٠ - وأضاف أنه ينبغي أن تتيح أهداف التنمية المستدامة للحكومات أن تضطلع بدور في التصدي لعدم المساواة. ويؤدي انعدام المساواة الهيكلية في الدخل، وخاصة في أمريكا اللاتينية، داخل وعبر الحدود إلى عرقلة التنمية الاقتصادية وتوسيع الفجوة العالمية في توزيع الموارد. لذلك، فمن المهم توليد العمالة المنتجة وذات الجودة، ووضع حد للإعانات الزراعية والتدابير الحمائية.

٣١ - السيد نيازالييف (قيرغيزستان): قال إن اهتمام المجتمع الدولي في عام ٢٠١٢ كان مركزا على مسألة التنمية المستدامة كما تمت معالجتها في مؤتمر ريو+٢٠. وتمشيا مع المناقشات حول نماذج الاقتصاد الأخضر، اختار بلده اتباع استراتيجية طويلة الأجل مخصصة للتنمية المستدامة والخضراء وبناء اقتصاد سليم بيئيا. وفي ظل المناخ الاقتصادي العالمي الحالي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي يجعلها واقعا الجغرافي أكثر ضعفا من الناحية الاقتصادية، ولا سيما البلدان الجبلية والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٢ - وذكر أن البلدان الجبلية مثل بلده عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية البلدان النامية الجبلية مثقلة بالديون الخارجية التي تواصل النمو رغم تسديد المدفوعات في وقتها. ونتيجة لذلك، فإن قدرات هذه البلدان على تمويل البرامج الاجتماعية والبيئية مقيدة بشدة، في حين يجري تثبيط المستثمرين عن المساهمة في اقتصاداتها. لذلك، فإن حكومته تدعو المجتمع الدولي لتخفيف عبء الديون بالنسبة لهذه البلدان.

٢٧ - وأفاد بأن إكوادور قدمت عددا من المقترحات المتكررة بشأن تغير المناخ، مثل آلية صافي تفادي الانبعاثات ومبادرة ياسوني-YTT، التي من شأنها الحفاظ على التنوع البيولوجي والثقافي وتعزيز المسؤولية المشتركة عن المنافع العامة العالمية. وعلى الصعيد الوطني، أشار إلى أن حكومته فرضت ضريبة على بيع البترين إلى البلدان المتقدمة النمو، التي ستمول تدابير التكيف والتخفيف في البلدان النامية. وقد اعتمدت إكوادور مفهوم "العيش الكريم" وكانت أول بلد يعترف دستوره بحقوق الطبيعة. وينبغي أن لا تقتصر سياسات التنمية على كفاءة الطاقة: بل ينبغي أن تنص على تنمية ذات طابع إنساني وتركز على إعادة التوزيع وتحترم حقوق الطبيعة.

٢٨ - السيد إستريمي (الأرجنتين): قال إن الأزمات الاقتصادية والمالية المستمرة كانت نتيجة للنظريات الاقتصادية التقليدية التي تروج لإزالة القيود وإجراء المعاملات المالية على الصعيد الوطني والدولي دون أي ضوابط. ولذلك، فإنه ينبغي إصلاح الإدارة الاقتصادية العالمية من أجل تعزيز شرعية المؤسسات المالية الدولية وفعاليتها، وزيادة تمثيل البلدان النامية فيها. ويجب أن يصبح صندوق النقد الدولي متسما بطابع تعاوني وتعددي بدرجة أكبر، وأن يعبر إصدار حقوق السحب الخاصة عن الدور المتنامي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٢٩ - وبعد أن أشار إلى أن مؤتمر ريو+٢٠ شدد على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، ذكر أن الأرجنتين ستعمل مع الآخرين في الجمعية العامة على إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووضع استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة وصياغة أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون الأهداف شاملة وشفافة؛ ومتأصلة في القانون الدولي والتقدم العلمي؛ وتستند إلى نهج منظم، وتركز على القضاء على الفقر.

والتنمية الزراعية، ولكن ينبغي القيام بقدر أكبر بكثير في هذا المجال. وتعمل حكومته من خلال المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وكذلك مباشرة كما هو الحال مع الحكومات الشريكة في أفريقيا، من أجل تبادل الخبرات وتحسين الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك في مجال الزراعة في الأراضي الحفافة. كما افتتحت مؤخرًا في كينيا، أول مكتب في أفريقيا للمركز الدولي الاستراتيجي للأمن الغذائي الذي سيركز على تعزيز الأمن الغذائي وتوفير إمكانية وصول المزارعين في العديد من بلدان منطقة جنوب شرق أفريقيا إلى أحدث الابتكارات.

٣٦ - وأفاد بأنه في حين أن المجتمع الدولي أحرز تقدماً كبيراً في سعيه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الفقر والمشقة لا يزالان متوطنين في مناطق كثيرة من العالم. وقامت حكومته، استجابة لتلك الحاجة الماسة، بمضاعفة مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية ثلاث مرات وتستعد لزيادتها بنسبة ٥٠ في المائة إضافية في غضون السنوات الأربع المقبلة. وينبغي لخطة التنمية العالمية، تطلعا لما بعد عام ٢٠١٥، أن تظل تركز على القضاء على الفقر، وأن تبحث في الوقت نفسه عن سبل تحسين إدماج الضرورات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويتطلع بلده إلى المساهمة في تطوير أهداف التنمية المستدامة وإلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات كوسيلة لدفع إصلاحات ذات مغزى لمنظومة الأمم المتحدة تمكنها من تحقيق نتائج حقيقية لفقراء العالم.

٣٧ - السيد نارخو (منغوليا): قال إن الاقتصاد العالمي لا يزال يواجه مستقبلاً غامضاً. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تغير المناخ يشكل تحديات تدعو إلى استجابة جماعية شاملة. ومن بين تلك التحديات التي تستحق أكبر قدر من الاهتمام، تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك

٣٣ - وأفاد بأن بلده يتطلع كذلك إلى انعقاد الدورة الثامنة عشرة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأنه يتفق مع الرأي القائل بأن تغير المناخ أصبح من أخطر التحديات التي تواجه العالم، ويدعو إلى اتباع نهج شامل من أجل إحراز تقدم. وإن من شأن ذوبان الأنهار الجليدية وزيادة انحسار الغطاء الثلجي في القرن الحادي والعشرين، كما أشار تقرير الأمين العام عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن (A/64/350)، أن يؤدي إلى نقص المياه واحتمال تخفيض قدرات الطاقة الكهربائية. وتؤثر هذه العملية على منطقة آسيا الوسطى تأثيراً بالغاً، مع ما يمكن أن ينجم عنها من عواقب وخيمة على الأمن الإقليمي والعالمي. ويمكن أن يؤدي تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ وطابعها التدميري إلى مخاطر جديدة فيما يتعلق بتخزين اليورانيوم الموجود في المنطقة.

٣٤ - السيد فيرغيسون (أستراليا): قال إن حكومته كانت سعيدة للغاية لنتائج مؤتمر ريو+٢٠ بشأن الإدارة المستدامة للمحيطات والحفاظ عليها. ونظراً لأهميتها من الدول ذات أطول السواحل في العالم، فهي تعتبر أن صحة المحيطات تتسم بأهمية حاسمة. وفي الوقت نفسه، فإن ٢٢ بلداً من أقرب جيرانها هي من البلدان النامية، ومعظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعترف بأن تنميتها تعتمد على استغلال موارد المحيطات. ولهذا السبب، فإن وفدها ملتزم بالعمل عن كثب معها لتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتحقيق المستقبل الذي نريده.

٣٥ - وذكر أن مؤتمر ريو+٢٠ اعترف بالحاجة إلى تحسين الأمن الغذائي وبالحاجة إلى زيادة الاستثمار في البحوث

إجراء هذه العملية بأقصى قدر من الشفافية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة.

٤١ - وذكر أنه ينبغي للجنة في هذا السياق، أن تضطلع بدور محوري في تنفيذ خطة ما بعد مؤتمر ريو+٢٠، وأن تقترح تدابير ملموسة لبلوغ هذه الغاية من خلال اعتماد القرارات ذات الصلة. بيد أنه ينبغي أن لا تشكل المشاركة في تنفيذ تلك الأهداف سببا لفك ارتباط شركاء التنمية من التزامهم الأخرى، ولا سيما تلك التي اتخذت لمساعدة الفقراء والأكثر ضعفا. وتمشيا مع روح مؤتمر ريو، الذي حدد الفقر باعتباره من أكبر التحديات التي تواجه العالم، ينبغي أن يظل الأعمال الكامل لبرنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا يحظى بأولوية قصوى بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يظل التمويل من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على أكثر البلدان ضعفا هو الشغل الشاغل. وأعرب في هذا الصدد، عن شكره لكل البلدان المتقدمة النمو التي بلغت أو تجاوزت التزاماتها بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية، وحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو حذوها.

٤٢ - وأفاد بأن إحدى النتائج الرئيسية للأزمات المتعددة التي تواجه العالم كانت الضغط المتزايد الذي يوضع على الموارد الطبيعية المحدودة من أجل تلبية احتياجات السكان المتزايدة، مما أدى للأسف إلى إلحاق خسائر جسيمة بالبيئة. ولذلك، فإنه يجب أن تراعي الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر جميع جوانب المشكلة من خلال معالجة هذه القضية من منظور اقتصاد شامل وأخضر. ومن أجل إبراز مثل هذا الاقتصاد إلى حيز الوجود، سيكون من الضروري تغيير النهج المتبع على جميع المستويات، من صناعات القرار والمسؤولين إلى المنتجين والمستهلكين والشركاء الآخرين. وبناء عليه، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تأمر جميع أصحاب المصلحة بأن

الأهداف الإنمائية للألفية، وتيسير تحقيق التنمية المستدامة تمشيا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠.

٣٨ - وذكر أنه ينبغي من أجل تلبية احتياجات التنمية الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أن يستجيب شركاء التنمية في شكل تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والوصول إلى الأسواق، والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الدولية. وفي هذا الصدد، أعرب عن أمل بلده بأن يسفر الاستعراض القادم لبرنامج عمل الماتي للبلدان النامية غير الساحلية عن وضع توصيات باتخاذ تدابير ملموسة وإنجازها من أجل تعزيز اندماج هذه البلدان في النظم التجارية الإقليمية والعالمية على نحو مجد.

٣٩ - وأفاد بأن حكومته، ملتزمة التزاما قويا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما يتضح من نمو اقتصادها بنسبة ثنائية الرقم على مدى السنوات العديدة الماضية. وتم بالفعل بلوغ نحو ٧٧,٩ في المائة من الأهداف. بيد أنه إذا استمر التقدم على وتيرته الحالية، فإنه ليس من المرجح أن يتم الوفاء ببعض الأهداف، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر إلى النصف وكفالة الاستدامة البيئية. وينبغي بذل المزيد من الجهد إذا كان يتعين تحقيق تلك الأهداف بحلول الموعد النهائي عام ٢٠١٥.

٤٠ - السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن الدورة السابعة والستين للجمعية العامة تتسم بأهمية خاصة من حيث أنها تعتمد على المناقشات التي بدأت في مؤتمر ريو+٢٠، وخاصة فيما يتعلق بوضع أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى مكلف بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز وتوسيع نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي

والنظم الإيكولوجية الأساسية من أجل رفاه البشرية بطريقة أفضل.

٤٦ - السيد كيهوراني (كينيا): قال إن التحديات المتعددة التي تواجه البلدان النامية قد تفاقمت من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة. ونتيجة لذلك، هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ جميع الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وقد تناول مؤتمر ريو+٢٠ عددا من القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة التي تتطلب المتابعة، وأبرزها القرار المتعلق بوضع أهداف التنمية المستدامة وإطلاق العملية الحكومية الدولية المتعلقة باستراتيجية التنمية لما بعد ٢٠١٥. وتمس الحاجة إلى استراتيجيات مخصصة ومعجلة من أجل التحقيق الكامل للرؤية التي تم الإعراب عنها في إعلان الألفية من أجل جعل العولمة قوة إيجابية للجميع.

٤٧ - وأفاد بأن وفده يعتقد بأن القضاء على الفقر وتوسيع فرص التجارة وحماية البيئة يجب أن تكون في صلب أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تراعى التنمية المستدامة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، التي يعتبر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كثير منها بحلول عام ٢٠١٥ أمرا غير مرجح. ويتطلع وفده إلى المشاركة الفعالة في مناقشة كل من العملية الحكومية الدولية بشأن أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن استراتيجية التنمية لما بعد ٢٠١٥. ويرى وفده أن الاضطلاع بعملية واحدة بقيادة الأمم المتحدة ينبغي أن تنبثق من تلك المناقشات الموازية. وينبغي أن تكفل خطة التنمية تعزيز تماسك السياسات وتوفير الوسائل اللازمة للتنفيذ.

٤٨ - وأضاف بأنه ينبغي بالإضافة إلى ذلك، أن تؤدي إصلاحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى

يفوا بمسؤولياتهم والتزاماتهم. منتهى الدقة، بأن ينتجوا بطريقة أخلاقية ويستهلكوا بشكل مسؤول.

٤٣ - وأضاف أن البلدان مثل بلده لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية إذا كان التضامن الدولي مفقودا، ودعا شركاء التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم بتيسير عمليات نقل التكنولوجيا، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء الحواجز التجارية. وتدرك حكومته من جانبها، مسؤولياتها الخاصة عن تحسين حياة شعبيها، وقد خصصت كل مواردها البشرية والمادية والمالية لضمان ظهور بلد مزدهر إلى الوجود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مهمة توطيد السلام والأمن في بلده تحتاج إلى السيطرة الفعالة على موارده الطبيعية وإعادة إقرار الأمن وإعادة سكانها النازحين إلى مساكنهم.

٤٤ - وبالنظر إلى أن بلده يمتلك نصف المياه العذبة في أفريقيا و ٦٠ في المائة من الغابات في حوض الكونغو فإن لديه جميع الثروات الطبيعية اللازمة لتحقيق الهدف المتمثل في إقامة اقتصاد أخضر. بيد أنه في حين أن حكومته قد اتخذت كل التدابير الممكنة لكفالة تحقيق هذه النتيجة، فإن استمرار النزاعات المسلحة في شرق البلد لا يزال يستتفر قوة السكان وحيويتهم. ولذلك فإن وفده يدعو إلى الإدانة العالمية لأمر الحرب الذين هم في قلب هذه النزاعات. ويدعو كذلك المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالتدابير التي اتخذها بلده للحفاظ على التنوع البيولوجي وكفالة الاستخدام المستدام لغاباته وإلى التعويض عنها.

٤٥ - ومضى يقول إن هناك حاجة إلى شراكة دولية حقيقية من أجل تحقيق اقتصاد أخضر، والحفاظ على الغابات والحد من تغير المناخ والشروع في التنمية المستدامة. ولهذا الغاية، فإن بلده يدعو إلى الانتهاء من صياغة اتفاقية دولية بشأن الغابات وتنفيذها من أجل تنظيم الحفاظ على المناخ

ورجال الأعمال وتعاونيات المنتجين بشأن سبل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وهو هدف من شأنه أن يسهم في مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع عام ٢٠٢٥.

٥١ - وأفاد بأنه تم إدراج بلاده في قائمة البلدان النامية غير الساحلية ليس لأنه بلد غير ساحلي ولكن لأنه حُرْم من الوصول إلى سواحله الخاصة بسبب آثار الحرب.

٥٢ - وأعرب عن أمله بأن تساعد تسمية سنة ٢٠١٣ بوصفها السنة الدولية للكينوا على تعزيز هدف الأمن الغذائي. وبعد أن أصبح بلده مؤخرًا بلدًا متوسط الدخل، فإنه على استعداد لتبادل خبراته في مكافحة التخلف.

٥٣ - السيد طرار (باكستان): قال إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن استشرَاء انعدام المساواة والفقر لا يزال يغذي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في أجزاء كثيرة من العالم. ويتضح من المناقشات السابقة أن الخطوات التي اتخذت في الماضي لم تكن كافية للمهام التي يتعين القيام بها. ونظرًا للطابع المترابط للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي على وجه الخصوص، فإن من الواضح أن الاعتماد على آليات مخصصة وصنع القرار في أوضاع حصرية ليس هو الحل. لذلك، فإن وفده يدعو إلى تسخير الإمكانيات الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٤ - وذكر أن بلده يرحب بعدد من القرارات الهامة التي اتخذت في مؤتمر ريو+٢٠، ولا سيما القرار المتعلق بصياغة أهداف التنمية المستدامة وإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى لتوجيه المناقشات وتعزيز ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المهم في هذا السياق الوفاء بالمواعيد النهائية لتنفيذ تلك القرارات، ومن المؤسف أن المجتمع الدولي لم يتمكن حتى الآن من إنشاء فريق عامل مكلف بصياغة

تمكين تلك المؤسسات من الاستجابة لاحتياجات البلدان الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وينبغي تمكين المجلس من تولي الدور القيادي في تنسيق التكامل بين الركائز البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، في حين ينبغي تزويد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموارد مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها وبعضوية عالمية ووظائف تنفيذية وتوحيد إداراته المبعثرة في نيروبي من أجل تحسين التنسيق. وينبغي أن يعمل المنتدى السياسي رفيع المستوى على الجمع بين كل أصحاب المصلحة، وتوفير قوة دفع سياسية لتنفيذ جميع النتائج المتفق عليها. وأخيرًا، ينبغي أن يكون مقر الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة موجودا في برنامج البيئة.

٤٩ - السيد لورنتي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن البلدان النامية هي ضحية أزمة اقتصادية ليست من صنعها، ولا تزال تفتقر إلى الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، فإنه يجب أن تتحمل الدول المتقدمة النمو مسؤولياتها. وفي الوقت الذي كان فيه القطاع المالي يلتهم الاقتصاد الحقيقي، فإن الحلول لا يمكن أن تأتي من آليات السوق مثل تجارة الكربون. وبناء عليه، فقد اقترح فرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية، على أساس طوعي وتدرجي، من أجل تزويد صندوق التنمية المستدامة بالموارد المالية. ولا يجوز أن يتخذ نقص الموارد عذرا، لأن الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم يمثل في الوقت الحاضر أكثر من ١,٥ تريليون دولار. ويمكن أن تنفق تلك الأموال بطريقة أفضل للتعويض عن آثار تغير المناخ وعلى التنمية المستدامة.

٥٠ - وذكر أن خطة التنمية الوطنية في بلده ترمي إلى تعزيز وجود بلد ديمقراطي ومنتج وذي سيادة ينهض بمفهوم "العيش الكريم". وتسعى الحكومة للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٢٥. ويجري التشاور مع الشعوب الأصلية

برامج مثل برنامج بنظير لدعم الدخل، الذي قدم تحويلات نقدية إلى نحو ٦ ملايين أسرة فقيرة.

٥٨ - وأشار إلى أن حكومته بذلت أيضا جهودا ترمي إلى زيادة تحصيل الإيرادات والحد في الوقت نفسه من الإنفاق وترشيد هياكل التعريفات الجمركية للطاقة، وأنها تتجه نحو زيادة انفتاح التجارة والتكامل الإقليمي. وتتوقع على الصعيد الدولي توفر أرضية متكافئة وتعلق أهمية كبيرة على تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية، وهي مستعدة للدخول في شراكة مع المجتمع الدولي في جميع الجوانب لكفالة تعزيز المصالح الاقتصادية العالمية والتنمية.

٥٩ - السيد ليون غونزاليس (كوبا): قال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين وفقا للعرف المتبع، ستقدم معظم مشاريع القرارات. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن ترد بالمثل بإبداء الإرادة السياسية. وينبغي أن تصاغ مشاريع القرارات بشكل واضح، وأن تتجنب الصياغات البالية التي لا معنى لها في كثير من الأحيان والتي كانت تُعتمد في كثير من الأحيان من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

٦٠ - وذكر أن بعض الدول قد سعت مؤخرا لتخفيف دور الجمعية العامة في إيجاد حلول شاملة للوضع الاقتصادي العالمي أو حتى القضاء على هذا الدور. وقد سعت تلك الدول نفسها إلى فرض خطط إقصائية ووثائق تم التفاوض عليها خارج الأمم المتحدة من أجل التهرب من التزاماتها. بيد أنه بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية الحالية فإنه ليس هناك مبرر لتخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية. وتشير حولية معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام ٢٠١١، إلى أن الإنفاق العسكري العالمي قد بلغ ١,٦٣ تريليون دولار في عام ٢٠١٠. ويكفي خمس هذا الرقم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة ماسة إلى نظام اقتصادي دولي

الأهداف. وحث البلدان الأعضاء على إبداء المرونة وتجاوز المواقف السياسية، التي حالت دون الاضطلاع بهذا العمل الهام.

٥٥ - وأفاد بأن تحديد مسار جماعي من أجل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يعد جانبا هاما من جوانب عمل اللجنة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للفريق رفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام أن يتجنب أن يكون تكوينه حصريا، لأن ذلك يتعارض وروح التعددية اللازمة للتوصل إلى توافق في الآراء. ولدى البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية أولويات مختلفة، ولكن التحديات المشتركة تحتاج إلى معالجة جماعية.

٥٦ - وأعرب عن أمل حكومته في أن يقوم الفريق الرفيع المستوى، في جملة أمور أخرى، بتسليط الضوء على الحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدات إلى بلدان العالم الأكثر ضعفا، على الرغم من مناخ النقشف المالي؛ وتوجيه إشارة سياسية تدين الممارسات المالية غير المسؤولة؛ والتأكيد على مركزية تغيير المناخ باعتباره من أكبر التحديات التي تواجه التنمية؛ والتأكيد على ضرورة زيادة مشاركة البلدان النامية في إدارة المؤسسات الدولية؛ وإرساء الأساس لإنشاء آلية منظمة للتصدي لأزمة الديون السيادية؛ والتأكيد على أهمية تخفيف عبء الديون للجميع؛ ودعوة الدول بجدية إلى تجنب الحمائية.

٥٧ - وأضاف أن التخفيف من آثار تغير المناخ يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبلد نام مثل بلده، كما أظهرت الفيضانات المدمرة التي جرت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وقد قطعت الاستجابة الوطنية لتلك الكوارث شوطا طويلا للحد من الآثار الناجمة عن الضرر إلى أدنى حد ممكن عن طريق إنشاء إطار منقح للنمو الاقتصادي وإعادة تنشيط الاقتصاد الريفي وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي من خلال

٦٤ - السيد ساركي (نيجيريا): قال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات يتيح للمجتمع العالمي فرصة فريدة لتعزيز التمويل وأداء وفعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٦٥ - وذكر أن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، بعنوان "المستقبل الذي نريده" تمثل تأكيدا لالتزام المجتمع الدولي بتعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. ويجب على المجتمع الدولي، في متابعة تلك الوثيقة الختامية، أن يكفل تمثيل جميع المناطق الجغرافية على قدم المساواة وإشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في عملية وضع أهداف التنمية المستدامة.

٦٦ - وأفاد بأن القضاء على الفقر لا يزال من أكبر التحديات التي تواجه البلدان النامية. وقد تفاقم هذا التحدي من جراء الأزمة المالية العالمية وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. ويمكن أن تضطلع المساعدة الإنمائية الرسمية بدور حاسم في القضاء على الفقر وحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو في هذا الصدد، على الرغم من الأزمة المالية العالمية الحالية، أن تسعى إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في بيان غلين إيغلز، بما في ذلك التزامها بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠. وينبغي للبلدان النامية أيضا أن تستعرض كيفية تعبئة الموارد المحلية من أجل التأكد من أنها تستخدم على نحو فعال. وأشار في هذا الصدد، إلى أن نيجيريا أقرت "برنامج التحول" للمساعدة على تبسيط عملية صنع القرار وكفالة تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية بحلول عام ٢٠٢٠. وهي تسعى أيضا إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع مساهمة القطاع غير النفطي في اقتصادها.

جديد عادل وشامل؛ ويعتبر دور الجمعية العامة مركزيا وينبغي تعزيزه.

٦١ - وأفاد بأنه يجب أن يعمل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات على إعادة تأكيد وتعزيز المبادئ التي تقوم عليها أنشطة الأمم المتحدة في البلدان النامية. ويجب أن تكون تلك الأنشطة ذات طابع حكومي دولي وأن تقتصر على التنمية. وينبغي أن تصبح وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات بلدان الجنوب. وينبغي أن تحصل على المزيد من الأموال اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل يمكن التنبؤ به ودون شروط. وينبغي أن تتصرف بمرونة وحيادية، مع مراعاة خصائص ونهج البلدان النامية. ومن أجل تجنب الازدواجية أو التضارب في المصالح، ينبغي احترام اختصاصات كل وكالة.

٦٢ - وأشار إلى أن اللجنة تتحمل مسؤولية متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ وعليها أن تستعد للمؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤. وينبغي لها أيضا أن تضع في اعتبارها المنتديات الأخرى ذات الصلة، مثل الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي للدول المتقدمة النمو أن تتخذ إجراءات ضد تغير المناخ، والسماح بالبداة الفوري لفترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو.

٦٣ - وأضاف أن كوبا قد كافحت من أجل التنمية في ظل ظروف فريدة بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد خطا المجتمع الكوبي خطوات اقتصادية واجتماعية هامة ويواصل تطوير نظامه الاقتصادي على الرغم من الوضع العالمي الصعب.

٧٠ - وذكر أن بلده يولي اهتماما كبيرا لمصالح البلدان النامية غير الساحلية، التي تعتبر ضعيفة بسبب وضعها الجغرافي، وهو ملتزم بتنفيذ قرارات وتوصيات برنامج عمل ألماني بشأن النقل العابر. ومن شأن تنفيذه الكامل أن يسهم إسهاما كبيرا في تنمية التجارة الإقليمية والتعاون الاقتصادي. وهو يدعو إلى منح البلدان النامية غير الساحلية مركز الدولة الأكثر رعاية، وإلغاء جميع الحواجز المصطنعة والعقبات التي تعترض النقل بين البلدان والأقاليم.

٧١ - وأفاد بأن حكومته تؤيد مبادرة الأمين العام "توفير الطاقة المستدامة للجميع" التي تتوخى وصول الجميع إلى خدمات الطاقة الحديثة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة. ويعتبر إيلاء الأولوية لإمكانية الحصول على الطاقة مسألة رئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتتسم بأهمية مضاعفة بالنسبة للبلدان الجبلية الفقيرة والنائية التي تفتقر إلى سهولة الوصول إلى العالم الخارجي.

٧٢ - وأضاف أن قضية تغير المناخ تتسم بالقدر نفسه من الأهمية لبلدان منطقة آسيا الوسطى. وبالنظر إلى أن حوالي ثلث جميع الأنهار الجليدية في المنطقة قد اختفت في غضون السنوات العشر الماضية، فإن معالجة التحديات التي يمثلها ذلك الوضع ستكون حاسمة لازدهار المنطقة. وعندما يتقرر مصير الأنهار الجليدية في بلده وقبعات الثلوج والبحيرات والأنهار الجبلية، يتقرر مصير آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٧٣ - وأشار إلى أن البلدان الجبلية عرضة بوجه خاص للكوارث الطبيعية، لا سيما تلك التي تتصل بالمياه؛ وتتسبب هذه الكوارث كل عام في أضرار اقتصادية واجتماعية هائلة، وتترك الآلاف من الناس بلا مأوى وتزهق العديد من الأرواح في معظم الأحيان. وبالتالي فإن وفده يأمل بأن تولى

٦٧ - وأضاف أنه يجب على المجتمع الدولي العمل على تسريع تثبيت تركيزات غازات الدفيئة عند مستويات لا تعطل نظم المناخ بشكل خطير. ويعتبر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتندى الشرعي والرئيسي لمعالجة جميع جوانب تغير المناخ التي تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على التنمية في أفريقيا. وفي الأسابيع الأخيرة أدت الفيضانات إلى حرمان الآلاف في نيجيريا من منازلهم أو أعمالهم، بينما تتعرض الزراعة المستدامة في أجزاء أخرى من البلد للخطر بسبب الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي. ولم يعد بإمكان العديد من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء منطقة الساحل تلبية احتياجاتها الغذائية؛ وبدون الأمن الغذائي، يتعرض الاستقرار الاقتصادي في المنطقة بأسرها للخطر. ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بالتنفيذ الكامل للوثيقة الختامية للاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يجب على الأمم المتحدة، من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل، أن تواصل جهودها لحشد الإرادة السياسية اللازمة، ووضع المعايير ودعم بناء القدرات وتنسيق الإجراءات من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٦٨ - وأشار إلى أن وفده يود أن يشيد بالأمم المتحدة لقيامها بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، ويرحب بتعيين الأمين العام لمبعوث خاص لمنطقة الساحل وصياغة استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة لمنطقة الساحل.

٦٩ - السيد أصلوف (طاجيكستان): قال إن كفالة التنمية الاقتصادية المستدامة بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان ونوعية حياتهم تمثل هدفا استراتيجيا مركزيا لحكومته. وقد تم إيلاء اهتمام خاص لاستخدام الموارد الطبيعية بشكل فعال ورشيد، وذلك تمشيا مع مقتضيات الاقتصاد الأخضر.

انبعاثات غازات الدفيئة لا تكاد تذكر، فإنها تستحق اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن تنفذ القرارات التي اتخذت في الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على سبيل الأولوية، ويجب أن تقوم الدورة القادمة الثامنة عشرة بمعالجة الاحتياجات ونقاط الضعف المحددة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو شامل ومنصف ومتوازن.

٧٧ - وأضاف أن العولمة الاقتصادية أدت إلى عدم المساواة بشكل يتسم بأبعاد تاريخية ويجب أن تكون أكثر شمولاً واستجابة لاحتياجات الفقراء والمهمشين. وبوجه خاص، يجب أن تكون أقل البلدان نمواً المستفيدة الرئيسية من جولة الدوحة، وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق بشكل متحرر من الرسوم والحصص وتبسيط قواعد المنشأ. وتؤيد نيبال آليات التجارة المبنية على قواعد والمنصفة والتي يمكن التنبؤ بها وغير التمييزية. كما تعتبر الاقتصاد الأخضر فرصة جديدة للتنمية يمكن أن تتيح توفير فرص عمل وتمكن البلدان من تحقيق التنمية وفقاً لأولوياتها الوطنية.

٧٨ - وأشار إلى أنه يجب اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز مبادرات المعونة من أجل التجارة وتقوية الإطار المتكامل المعزز. وتعرب نيبال عن تأييدها التام للاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. بيد أنه ينبغي لهذا الاستعراض أن يراعي الاحتياجات والإنجازات المحلية للدول الأعضاء. وينبغي تبادل الدروس المستفادة من تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومن البلدان الرائدة المشاركة في مبادرة "توحيد الأداء" فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وتتمس الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بنشاط من أجل استكمال التعاون بين الشمال والجنوب. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن

اللجنة الاهتمام الواجب لمسألة الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها. وفي عام ٢٠١٣، يحتفل العالم بالسنة الدولية للتعاون في مجال المياه، التي تتزامن مع الذكرى السنوية العشرين لإعلان اليوم العالمي للمياه. وتأمل الحكومة في أن يسهم هذا الحدث في تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين على جميع الأصعدة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن المياه والصرف الصحي. وسيقدم وفده قريباً مشروع قرار بشأن السنة الدولية للتعاون في مجال المياه.

٧٤ - السيد بهاتاراي (نيبال): قال إن مؤتمر ريو+٢٠ حدد بوجه حق القضاء على الفقر بوصفه التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم. ويعتبر التنفيذ الكامل لبرنامج عمل اسطنبول ضرورياً إذا كان العالم يسعى لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وينبغي للمجتمع العالمي أن يسعى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وجميع الأهداف الإنمائية الأخرى في حدود الإطار الزمني المتفق عليه. ويجب أن تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أولاً وقبل كل شيء، على التنمية المستدامة والقضاء على الفقر كهدفها الأساسي.

٧٥ - وذكر أن اقتصادات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية عرضة للصدمات الداخلية والخارجية. وتفتقر هذه البلدان في معظم الأحيان إلى الهياكل الأساسية للنقل العابر التي تتسم بالكفاءة والفعالية، كما تتمتع بإمكانيات محدودة للوصول إلى التجارة العالمية. ولذلك، فإنه يجب على المجتمع الدولي، لدى التحضير لمؤتمر استعراض السنوات العشر الشامل لتنفيذ برنامج عمل ألماطي، أن يقوم بتحديد الاختناقات الراهنة واقتراح إجراءات مستقبلية لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

٧٦ - وأفاد بأنه نظراً لأن نيبال تعاني بشكل غير متكافئ من الأثر السلبي لتغير المناخ، على الرغم من أن مساهمتها في

وقت اللجنة في المستقبل، في معالجة القضايا التي تستحق الاهتمام حقاً.

٨٢ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): قال إن الاتهامات التي وجهها ممثل إسرائيل كانت مخادعة. ويتحمل الكيان الصهيوني اللانساني المسؤولية عن الاحتلال الإجرامي، الذي يعتبر أسوأ ما عرفته الإنسانية من أي وقت مضى. وقد عملت الأمم المتحدة على توثيق استغلالها للموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، والقضية مدرجة في جدول أعمال اللجنة. وتضطلع اللجنة بدور هام في فضح انتهاكات إسرائيل للقرارات ذات الصلة وتأكيد سيادة الشعب الفلسطيني والجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبحث على وضع حد لسياسات الحصار والتجويع غير الإنسانية، التي تشكل حرماناً من الحق في الغذاء والتنمية والحياة الكريمة.

٨٣ - السيد الخنتولي (المراقب عن فلسطين): قال إن مختلف اللجان التابعة للجمعية العامة لم تستطع عرض ازدواج الشخصية حسب القضية المطروحة. وإسرائيل أيضاً، فقدت مصداقيتها بسبب احتلالها غير الشرعي المستمر لفلسطين. وقد تحدث ممثل إسرائيل عن الحاجة إلى التحلي بالكفاءة المهنية، ولكن هذا الاعتبار بعينه يعني أنه ينبغي النظر في هذه القضية بشكل شامل. فالاحتلال الإسرائيلي ينتهك الحقوق السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية؛ وكل فلسطين، بما في ذلك بيتها، تعاني يومياً.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥

تفي بالتزاماتها تجاه المساعدة الإنمائية الرسمية دون تأخير. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل على زيادة التنسيق بين برامج مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية، ويجب أن تسمع أصوات البلدان النامية في عمليات صنع القرار في تلك المؤسسات.

البيانات التي أدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٧٩ - السيد غوفرين (إسرائيل): قال إن الاتهامات التي وجهت لإسرائيل ليس لها صلة بالمناقشة العامة ومن شأنها تقويض الطابع المهني للمنتدى. ومما يثير القلق أن ممثل الجمهورية العربية السورية لا يزال يصر على إضاعة وقت اللجنة بالهجمات الساخرة. ولا يتمتع النظام السوري بأي مصداقية على الإطلاق ولا يبالي بتطوير شعبه. وقد تعرض العديد من الأطفال والنساء والرجال السوريين للتعذيب والقتل بوحشية على يد نظام بشار الأسد. وعلى الرغم من الرقابة الإعلامية المطلقة في البلد، فقد قامت وكالات الأنباء الدولية والتقارير الأخيرة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بتوثيق هذه الحالة.

٨٠ - وذكر أن ممثلة الأردن لم تذكر سياق نزاع عام ٢٠٠٦، الذي بدأ بهجوم مدبر ضد إسرائيل شنته منظمة حزب الله الإرهابية. ولا قالت شيئاً عن تدمير البيئة الذي تسببت فيه الحرب لإسرائيل، أو عن أن إسرائيل تعاونت على نطاق واسع مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من الوكالات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تقييم ومعالجة الوضع البيئي على طول ساحل لبنان.

٨١ - وأشار إلى أنه بالنظر إلى العديد من القضايا الحاسمة والملمحة المدرجة في جدول أعمال اللجنة، فإن من المؤسف أن بعض الدول الأعضاء لا تفوّت فرصة لتسييس القضايا التي ليس لها طابع سياسي. وأعرب عن أمله في أن يُقضى